International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (5) May 2026 الإصدار (5)، العدد (5)

دور المناهج الجامعية في تشكيل الوعي السياسي وترسيخ القيم الديمقراطية لدى الطلبة: دراسة سوسيولوجية ميدانية

الحسن الزهواني
أستاذ الفلسفة وباحث في علم الاجتماع، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لسوس ماسة، المغرب
Zehwa.philo@gmail.com

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتمحور حول مدى إسهام المناهج الجامعية في بناء الوعي السياسي وتعزيز القيم الديمقراطية لدى الطلبة، من خلال الوقوف على التمثلات التي يحملها هؤلاء الطلبة تجاه المنهاج الجامعي في هذا الإطار. كما تتساءل الدراسة عما إذا كان المنهاج الجامعي ينطوي على أهداف خفية غير معلنة قد تتعارض مع الوظيفة الديمقراطية للجامعة. وتأسيسا على هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة الجامعية، من خلال مناهجها ومقرراتها الدراسية، في ترسيخ القيم الديمقراطية وبناء الوعي السياسي لدى الطلبة، وذلك من منظور الشباب الجامعي بجامعة ابن زهر بالمغرب. وتحقيقا لذلك، اعتمدت الدراسة على عينة من الطلبة الباحثين (300 طالب وطالبة) بسلك الماستر والدكتوراه، موزعين على مختلف الكليات التابعة لهذه الجامعة.

وتوزعت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية، خُصص الأول منها لاستجلاء دور المناهج الجامعية في تعزيز القيم الديمقراطية لدى الطلبة، بينما تمحور المحور الثاني حول دراسة مدى إسهام المناهج الجامعية في تعزيز الثقافة السياسية وبناء الوعي السياسي الطلابي، في حين انصب المحور الثالث على تحليل الأهداف الخفية للمنهاج الجامعي وحدود انسجامها مع الوظيفة الديمقراطية للجامعة.

وخلصت الدراسة إلى أن المنهاج الجامعي بجامعة ابن زهر ما زال يعاني من قصور نسبي في أداء وظيفته الديمقراطية في بعدها التكويني العميق، وهو ما يفسر تراجع ثقة جزء مهم من الطلبة في مردودية المنهاج بالنسبة للمشروع الديمقراطي، ونظرتهم إليه باعتباره غير قادر، في وضعه الحالي، على الاضطلاع بدور أساسي في بناء شخصية الطالب الجامعي الواعي بحقوقه وواجباته، والمؤهل للمشاركة الواعية في الشأن العام.

الكلمات المفتاحية: المنهاج الجامعي، الوعي السياسي، القيم الديمقراطية، الأهداف الخفية.

The Role of University Curricula in Shaping Students' Political Awareness and Consolidating Democratic Values: A Field Sociological Study

Lahcen Zehouani
Professor of Philosophy and Researcher in Sociology, Regional Academy of Education and Training of the Souss-Massa region, Morocco
Zehwa.philo@gmail.com

Abstract

This study examines the role of university curricula in shaping students' political awareness and promoting democratic values, with particular attention to students' own perceptions of this role. It also investigates whether the curriculum may contain implicit or hidden objectives that could, either intentionally or unintentionally, differ from the university's democratic mission.

In this context, the study explores how university courses and academic programs contribute to the development of democratic values and political consciousness among students. The research focuses on youth at Ibn Zohr University in Morocco. The study sample consists of 300 graduate students (Master's and PhD) from different faculties across the university.

The analysis is structured around three main dimensions. The first examines the extent to which university curricula contribute to the promotion of democratic values. The second analyzes the role of curricula in strengthening students' political culture and enhancing their political awareness. The third explores the hidden dimensions of the curriculum and assesses their alignment with the university's democratic function.

The findings suggest that the curriculum at Ibn Zohr University still faces several limitations in fulfilling its democratic and formative roles. These limitations partly explain the declining level of confidence among students in the curriculum's ability to support democratic engagement. Many respondents consider the current curriculum insufficient for preparing graduates who are aware of their rights and responsibilities and capable of participating actively and responsibly in public life.

Keywords: University Curriculum, Political Awareness, Democratic Values, Hidden Curriculum.

المقدمة

تعد المؤسسة الجامعية من بين أهم المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي تراهن عليها الدولة الحديثة في ترسيخ الثقافة السياسية الديمقراطية، علاوة على دورها الذي يمتد ليشمل وظائف أساسية تتمثل في تكوين وتأهيل الرأسمال البشري معرفيا ومهنيا وسياسيا، بما يتيح تزويد مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة داخل المجتمع بموارد بشرية مؤهلة، قادرة على الانخراط الفعال والمسؤول في مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة. وبهذا المعنى، تسهم الجامعة بصورة مباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال ما تفرزه من كفاءات قادرة على تحريك ديناميات الإنتاج بآليات وأساليب متعددة. وإلى جانب ذلك، تضطلع المؤسسة الجامعية بدور محوري في تعزيز التماسك الاجتماعي، عبر التقريب بين تصورات الأفراد وتوسيع آفاقهم الفكرية، على النحو الذي يساعد على تجاوز الانتماءات الضيقة المرتبطة بالأسرة أو الجهة أو الطائفة، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في المجتمعات ذات البنيات الثقافية والاجتماعية المعقدة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الجامعة بدأت تبرز بوضوح منذ العصر الحديث، إذ غدت فضاء إشعاعيا لإنتاج الفكر والمعرفة، ومنبرا تنبعث منه أفكار المفكرين والفلاسفة والعلماء، بما لها من أثر مباشر في المحيط الاجتماعي الذي تنتمي إليه. ولم تعد الجامعة المعاصرة مجرد مؤسسة منغلقة أو "برجا عاجيا" ينحصر دورها في السعي إلى تطوير المعرفة لذاتها أو بلوغ حقائق علمية مجردة، بل أضحت إحدى الركائز الأساسية للمجتمع، تضطلع بمهمة تطوير العلم والمعرفة وتسخيرهما لخدمة القضايا المجتمعية، بما يسهم في النهوض بالأوضاع الاجتماعية، ومعالجة الإشكالات المختلفة، وتحسين شروط العيش وتحقيق حياة أفضل لأفراد المجتمع.

إلى جانب ذلك، تبرز أدوار أخرى تندرج ضمن الوظائف الكبرى للجامعة، وفي مقدمتها دورها المحوري في ترسيخ قيم الديمقراطية وبناء الثقافة السياسية لدى الطلبة، بما يجعل هذه القيم ماثلة في سلوكياتهم وممارساتهم اليومية بشكل تلقائي، سواء في تفاعلاتهم داخل الفضاء الجامعي أو في علاقتهم بمحيطهم المجتمعي الأوسع. ومن هذا المنطلق، ارتبطت الديمقراطية والثقافة السياسية تاريخيا بالجامعة وبالمؤسسات التربوية بصفة عامة. ويؤكد هذا الارتباط ما راكمته التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي، إذ إن مستوى الحياة الديمقراطية داخل أي مجتمع يظل رهينا بمدى نجاح المؤسسات التربوية، وفي طليعتها المؤسسة الجامعية، في غرس القيم الديمقراطية وتأصيلها في وعي الأفراد ووجدانهم.

وهنا، لا بد من التأكيد على أن العلاقة بين الجامعة والديمقراطية، المرتبطة ببناء ثقافة سياسية إيجابية، لا ينبغي اختزالها في مجرد دمقرطة الولوج إلى خدمات التربية والتعليم والتكوين، وما يترتب عن ذلك من حركية مهنية وصعود سوسيو-اقتصادي مراتبي، وما يصاحبه من إعادة توزيع نسبي للمعرفة والقيم، أي لمختلف مكونات الرأسمال الرمزي والخيرات المادية؛ بل يتعين النظر إلى المؤسسة الجامعية، إلى جانب هذه الأبعاد، باعتبارها فضاء يتجاوز وظيفة التعليم والتكوين والتنشئة وتأهيل الرأسمال البشري وفق توجهات فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية محددة، ليغدو سندا محوريا في بناء وتشييد المشروع الديمقراطي وترسيخه داخل المجتمع (مصطفى محسن، 2003، ص 59).

في هذا الإطار تندرج هذه الدراسة، التي تتجلى أهميتها في إبراز الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة الجامعية، من خلال مناهجها ومقرراتها الدراسية، في ترسيخ القيم الديمقراطية وبناء الوعي السياسي لدى الطلبة؛ فإذا كانت الديمقراطية عبارة عن نسق ثقافي وفكري وسياسي متكامل، يقوم على جملة من القيم والمبادئ والقواعد المنظمة للحياة العامة، فإن استيعابها وممارستها ممارسة سليمة يظل رهينا بمدى التعلم المنهجي لمضامينها والتمرن العملي على آلياتها. ومن هذا المنطلق، تشكل المؤسسات التعليمية، وفي مقدمتها المؤسسة الجامعية، بما تعتمد عليه من مناهج ومقررات، إحدى الآليات الأساسية لتكوين وتأهيل مواطنين واعين بأهمية الثقافة السياسية الديمقراطية، وقادرين على استيعابها والدفاع عنها وترجمتها إلى ممارسات واقعية رشيدة.

- فإلى أي حد تسهم المناهج الجامعية، من خلال مضامينها وتوجهاتها، في بناء الوعي السياسي وتعزيز القيم الديمقراطية لدى الطلبة؟
- وما طبيعة التمثلات التي يحملها الطلبة تجاه المنهاج الجامعي على مستوى إنضاج وعيهم السياسي وترسيخ قيم الديمقراطية لديهم؟
- وهل يمكن الحديث عن وجود أهداف خفية ومضمرة، تتعارض مع الوظيفة الديمقراطية للجامعة، يسعى المنهاج الجامعي إلى تحقيقها؟

تُجسد هذه التساؤلات جوهر الإشكالية التي تؤطر هذه الدراسة، والتي همت أزيد من ثلاثمائة (300) طالب باحث موزعين على مختلف كليات جامعة ابن زهر بأكادير. وتُظهر معطيات العينة هيمنة طلبة سلك الماستر، الذين يمثلون حوالي 90% من مجموع أفرادها، مقابل نسبة لا تتجاوز 10% لطلبة سلك الدكتوراه. أما من حيث متغير الجنس، فتتكون العينة من 78% من الذكور و22% من الإناث، في حين تشير معطيات مكان الإقامة إلى أن أغلبية أفراد العينة يقطنون بالوسط الحضري بنسبة 76%.

هذا، وفرض علينا موضوع الدراسة اعتماد المنهج الكمي باعتباره منهجا يقوم على تحليل الواقع الراهن للظاهرة موضوع الدراسة وتفسيره، بغية التوصل إلى معطيات ومعلومات قابلة للتصنيف والمعالجة والتعبير الكمي. وتنبع أهمية هذا المنهج في البحوث الميدانية من قدرته على الكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بين المتغيرات المرتبطة بالظاهرة المدروسة، ورصد درجة تأثير بعضها في بعض وفق مؤشرات قابلة للقياس الموضوعي.

ويعزى اعتماد المقاربة الكمية إلى كونها تشكل آلية إجرائية ملائمة لتحليل المعطيات المتحصل عليها بواسطة أداة الاستمارة، ولاستنادها إلى أساليب القياس الإحصائي والترجمة الرقمية لنتائج التحليل. كما جرى توظيفها عمليا في مختلف مراحل الدراسة الإمبريقية، بدءا بمرحلة جمع المعطيات، مرورا بفرزها وتفكيكها وتبويبها في جداول ونماذج وأشكال بيانية تتيح القياس والمقارنة الكمية، وصولا إلى استثمارها في بناء تفسيرات علمية تسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها المركزية.

المحور الأول: دور المناهج الجامعية في تعزيز القيم الديمقراطية لدى الطلبة

مما لا جدال فيه أن المناهج الدراسية الجامعية تلعب دورا كبيرا في التعريف بمضامين الفكر الديمقراطي، حيث إن ترسيخ الثقافة الديمقراطية بالوسط الجامعي يقتضي وجود مناهج دراسية جامعية حاملة لمضامين الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، والتي من شأنها تمكين الطلبة من استيعاب معاني الديمقراطية والحرية والمساواة، وإدراك مفاهيم حقوق الإنسان.

وانطلاقا من ذلك، يثار التساؤل حول مدى إسهام المناهج الدراسية المعتمدة بـجامعة ابن زهر في تعزيز قيم الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان، سواء من خلال مضامينها المعرفية أو توجهاتها التربوية. فهل واكبت المناهج الدراسية الجامعية

بجامعة ابن زهر مستجدات الفكر الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا؟ وما مدى مساهمة المناهج الجامعية بذات الجامعة في ترسيخ قيم الديمقراطية ومفاهيم ثقافة حقوق الإنسان عبر مضامينها وتوجهاتها؟

أولا: مدى إسهام المقررات الجامعية في تعزيز الوعي بمضامين الديمقراطية لدى الطلبة:

تحتاج الجامعة المغربية إلى نفس إصلاحي جديد يواكب التحولات المجتمعية، سواء على المستوى الوطني أو في سياقها العالمي، نفس قوامه القطيعة مع مختلف الخطابات التي تعيد إنتاج قيم الخضوع والتبعية والتمييز والكراهية، والتي تناهض مبادئ الحرية والاستقلالية والمساواة والاختلاف.

كما أن ترسيخ الديمقراطية بمعناها الفعلي في وعي وسلوك الطلبة الجامعيين يظل رهينا بتوفر مقررات دراسية تتضمن مفاهيم ومضامين ديمقراطية واضحة، من شأنها الإسهام في تنمية معارفهم المتعلقة بأسس الديمقراطية ومرتكزاتها ومبادئها. وفي هذا الإطار، سعينا إلى استقصاء آراء الطلبة المبحوثين بخصوص طبيعة المقررات الدراسية ومدى إسهامها في تكريس الثقافة الديمقراطية وتعزيز مفاهيمها وقيمها لدى الشباب الجامعي، وهو ما تجسده المعطيات الواردة في الشكل الآتي:

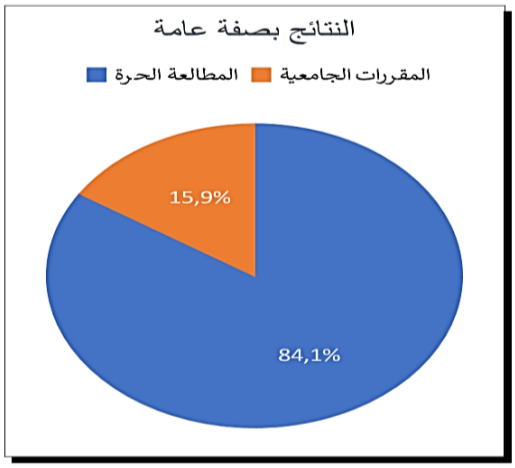

الرسم البياني رقم (1): آراء الطلبة حول مساهمة المقررات الجامعية في تعزيز فهمهم للديمقراطية

انطلاقا من معطيات الرسم البياني، يتبين أن شريحة واسعة من الطلبة (84%) تحمل تمثلات سلبية عن المقررات الدراسية، نظرا لقصورها في تمكينهم من استيعاب معاني الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها. وقد دفع هذا الوضع عددا منهم إلى البحث عن بدائل معرفية، من خلال الانفتاح على الكتب والمقالات المتخصصة في إطار التكوين الذاتي، قصد تجاوز الثغرات المعرفية الناجمة عن محدودية المناهج الجامعية، بل وخلو بعضها، لا سيما في بعض التخصصات العلمية والاقتصادية والأدبية، من مضامين الثقافة الديمقراطية. ومن شأن هذا الواقع أن يُسهم في تعميق أزمة المناهج الدراسية الجامعية، ويضاعف من تحديات الثقافة الجامعية، حين تعجز عن الاضطلاع بوظيفتها التأطيرية والتوجيهية في بناء ثقافة شبابية حاملة لقيم وتصورات ورموز واتجاهات إيجابية تجاه المؤسسة الجامعية. وهي الثقافة التي يُفترض أن تنهض على ترسيخ قيم العقلانية والمساواة والحرية والديمقراطية، ونبذ العنف، والإيمان بالتعددية (Rahma Bourqia, Mokhtar Elhrras, Driss Bensaid, 1995).

ويقتضي هذا الوضع العمل على إدماج مقررات وبرامج دراسية وثيقة الصلة بقضايا الديمقراطية ومضامينها وقيمها ضمن المناهج المعتمدة بمختلف كليات جامعة ابن زهر. وليست جامعة ابن زهر هي الوحيدة التي تعاني من هذه الإشكالية، بل إن أغلب الجامعات العربية تعاني بدورها من ضعف واضح في برامج ومضامين التربية على الديمقراطية؛ ففي دراسته حول موقع الديمقراطية في الجامعات العربية، خلص الباحث التونسي منير السعيداني إلى أن عدد الجامعات العربية التي توفر برنامجا دراسيا مخصصا للديمقراطية لا يتجاوز ثمان جامعات، وأن مجموع البرامج التي تتناول الديمقراطية، سواء بصورة مستقلة أو ضمن مقررات قائمة، لا يتعدى أحد عشر برنامجا في مختلف الجامعات المشمولة بالدراسة. ويعكس ذلك ضمورا ملحوظا في حضور الديمقراطية داخل الفضاء الجامعي، حيث غالبا ما تُختزل في درس يتعلق بحقوق الإنسان. كما لاحظ

الباحث أن مؤسسات التكوين في المجالات الطبية والهندسية والعلمية وعلوم الإعلام تسجل أعلى نسب غياب للبرامج المدنية، ومن ثم البرامج المخصصة للديمقراطية، ليستنتج أن هذا الموضوع لا يحظى بالأولوية ضمن المناهج والمقررات الجامعية العربية (منير السعيداني، 2017، ص 129 - 130).

وانطلاقا من ذلك، تبدو الجامعات المغربية، على غرار نظيراتها في البلدان العربية، في حاجة ماسة إلى مراجعة نقدية شاملة للأسس والتوجهات التربوية والفكرية والسياسية والمنهجية التي تؤطر مناهجها، مع ضرورة إدماج المبادئ الأساسية للديمقراطية ضمن البرامج والمقررات الجامعية بما يسهم في تطوير معارف الطلبة وتعزيز وعيهم الديمقراطي. كما يتعين دعم هذا المسار من خلال تنظيم أنشطة موازية تُعنى بقضايا الديمقراطية، وتشجع التفاعل المنفتح بين الطلبة والأساتذة، بما يتيح تعميق النقاش حول الإشكالات المرتبطة بها. ويشمل ذلك تحفيز الطلبة على المبادرة إلى تشكيل مجموعات نقاش وحلقات تفكير وجلسات عصف ذهني داخل الحرم الجامعي، لما تتيحه من فرص لاكتساب مهارات الحوار الديمقراطي، وترسيخ قيم التسامح والإيمان بالتعدد والاختلاف، ونبذ الإقصاء والعنف والكراهية.

تأسيسا على ذلك، أضحى من الضروري أن تعيد الجامعة المغربية هندسة آليات اشتغالها، عبر إخضاع المناهج والمقررات لتقييم نقدي ورصين يحدد مكامن الخلل بغرض تقويمها. بيد أن هذا الإصلاح يظل مشروطا بتكريس الاستقلالية الأكاديمية والبيداغوجية للمؤسسة الجامعية، بما يتيح لها احتضان نقاشات معرفية تواكب تطلعات الطلبة، لاسيما في القضايا الحيوية كالديمقراطية وحقوق الإنسان، ودمجها ضمن مختلف المسارات التكوينية. علاوة على ذلك، يتوجب على الجامعة القطع مع الثنائيات التقليدية المتجاوزة التي تفصل بين العلوم الحقة والعلوم الإنسانية، والتوجه بدلا من ذلك نحو تبني مقاربات عابرة للتخصصات تتلاءم مع طبيعة المعرفة المعاصرة القائمة على التفاعل والتكامل.

وعندما نتحدث عن ضرورة تعميم مضامين ومفاهيم الديمقراطية في مختلف التخصصات العلمية والأدبية والقانونية، فلا بد من التأكيد على أهمية مفاهيم حقوق الإنسان، باعتبارها من مقومات ومرتكزات الثقافة الديمقراطية، ولكونها تساهم في ترسيخ قيم ومبادئ التسامح والعدالة، واحترام الذات الإنسانية، وقبول الآخر، والإيمان بالتعددية في الرأي والتعبير... فإلى أي حد تحرص جامعة ابن زهر على تضمين برامجها ومقرراتها الدراسية مفاهيم حقوق الإنسان؟

ثانيا: مدى انفتاح المقررات الجامعية على مفاهيم حقوق الإنسان من منظور الطلبة:

إن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الجامعة هو السبيل لتشكيل وتكوين جيل واع ومتمسك بقيم الديمقراطية، ومدرك لأهميتها في الحياة الجامعية والمحيط الاجتماعي على حد سواء، حيث تنشأ العلاقات بين الأفراد على أساس احترام الكرامة الإنسانية ونبذ العلاقات السلطوية، وهو ما يعني أن ثقافة حقوق الإنسان يجب أن تشكل مكونا رئيسيا من مكونات العملية التعليمية الجامعية. فهل تحتوي المقررات الجامعية بجامعة ابن زهر على ما يكفي من مفاهيم حقوق الإنسان؟

سؤال طرحناه على الطلبة المشاركين في الدراسة، فجاءت إجاباتهم على الشكل التالي:

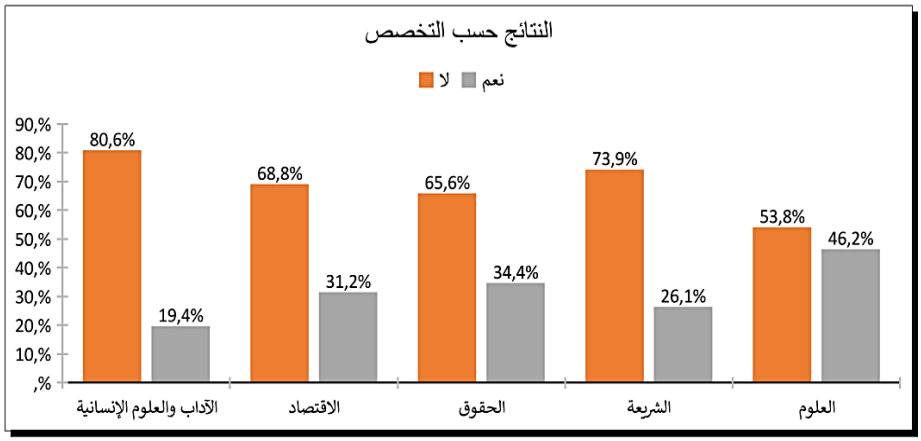

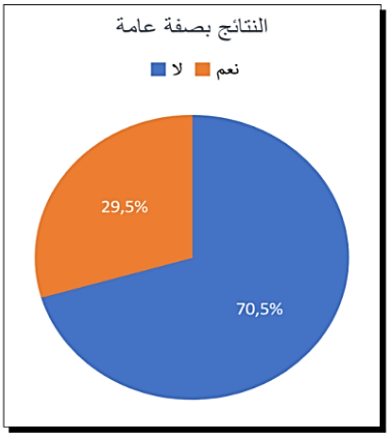

الرسم البياني رقم (2): درجة تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الجامعية

تُظهر القراءة التحليلية لبيانات الرسم البياني توجها عاما لدى عينة الدراسة نحو الإقرار بمحدودية تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية، حيث بلغت نسبة الطلبة المؤيدين لهذا الطرح حوالي 70.5%. كما كشفت هذه البيانات عن انتفاء الفروق ذات الدلالة الإحصائية تبعا لمتغير التخصص، حيث ساد تقارب نسبي في آراء الطلبة بمختلف تخصصاتهم. والمثير للاهتمام أن هذا التقارب شمل طلبة كلية الحقوق أيضا؛ فرغم الارتباط العضوي بين تخصصهم ومنظومة حقوق الإنسان، إلا أن توجهاتهم جاءت سلبية في مجملها، معزين ذلك إلى قصور المحتوى المعرفي للمقررات الدراسية في استيعاب المفاهيم الحقوقية بالقدر الكافي.

هكذا، يتبين من خلال هذه النتائج أن أغلب المقررات الجامعية بجامعة ابن زهر تكاد تخلو من مفاهيم حقوق الإنسان، وحتى إن كان ثمة حضور لمفاهيم حقوقية في بعض التخصصات، فإن ذلك يبقى دون مستوى تطلعات الطلبة الجامعيين، ما يعني أن المناهج الجامعية بجامعة ابن زهر ليست حريصة على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي، وهو ما يتناقض مع التشريعات الحقوقية الدولية وتوصيات المؤتمرات الدولية بشأن تدريس حقوق الإنسان، وفي مقدمتها مؤتمر فيينا حول مسالة تدريس حقوق الإنسان المنعقد سنة 1978، والذي أشارت وثيقته الختامية إلى أنه لا يكفي أن يقتصر دور المؤسسات التعليمية على احترام حقوق الإنسان فقط، بل يجب تدريس حقوق الإنسان كمضامين متضمنة في المواد الدراسية، مثل الفلسفة والعلوم السياسية والقانون والمواد الدينية، وكذلك كمنهج دراسي مستقل. كما حددت الوثيقة الختامية المبادئ الجوهرية والركائز التي يتعين استناد تدريس حقوق الإنسان إليها، وفي مقدمتها مواءمة المناهج التعليمية مع مبادئ العهد الدولي لحقوق الإنسان. كما عمدت الوثيقة إلى بلورة وتفصيل الأهداف العامة التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ سعيا نحو تعزيز قيم التسامح والاحترام والتضامن المتجذرة في الثقافة الحقوقية. ولا يقتصر دور هذه المناهج على الجانب المعرفي فحسب، بل يمتد ليشمل تمكين الأفراد من الآليات الكفيلة بتحويل مفاهيم حقوق الإنسان إلى واقع ملموس ضمن السياقات الاجتماعية والسياسية إقليميا ودوليا. ويتحقق ذلك من خلال ترسيخ الوعي بالحقوق الشخصية، وغرس قيم احترام الآخر، والتعريف الشامل بالمنظومة الحقوقية في أبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية (الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا، 1978).

ومن ناحية أخرى، ورغم إدراج بعض كليات جامعة ابن زهر، ولا سيما كلية الحقوق، لعدد من المفاهيم ذات الطابع الحقوقي ضمن مقرراتها الدراسية، فإن هذه المقررات تظل في نظر عدد من الطلبة مفتقرة إلى المضامين الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما يفسر، إلى حد بعيد، الموقف النقدي الذي يبديه غالبية طلبة هذه الكليات إزاء مضامين المقررات الجامعية.

ويجدر التنبيه إلى أن عينة الدراسة، المتمثلة في الطلبة الباحثين، تنتمي إلى مرحلة عمرية تتسم باكتمال نسبي للنضج العقلي والقدرة على التقييم الموضوعي؛ الأمر الذي يمنح أحكامهم قدرا من الوجاهة العلمية. وعليه، فإن تصريح أغلبهم بعدم كفاية حضور مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية يعد مؤشرا دالا على الحاجة إلى مزيد من الجهد لتطوير تدريس هذه المفاهيم داخل كليات الجامعة، بما ينسجم مع تطلعات الشباب الجامعي ويسهم في تعميق وعيهم الحقوقي. كما أن تعزيز الثقافة الديمقراطية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان يظل رهينا بمدى انخراط المؤسسة الجامعية في أداء دورها المزدوج: فهي، من جهة، فضاء أكاديمي لتدريس حقوق الإنسان وتأصيلها نظريا، ومن جهة أخرى، مجال إشعاع وتنوير يُسهم في ترسيخ هذه القيم في الوعي والسلوك داخل الحرم الجامعي وخارجه.

وفي حال تمكنت الجامعة من تحقيق ذلك، صارت فضاء خصبا لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وعيا وممارسة. غير أن بلوغ هذا الهدف يظل رهينا بمدى اتساق مقرراتها الدراسية مع الرؤى والمعايير التي تعتمدها المنظمات الدولية، سواء على مستوى المضامين أو من حيث طرائق التدريس ووسائله؛ إذ لا ينبغي أن يقتصر محتوى هذه المقررات على التعريف بالمبادئ العامة لحقوق الإنسان وتصنيفاتها وآليات حمايتها، بل يتعين أن يمتد ليشمل قضايا أكثر عمقا وتعقيدا، من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان في سياقات الحروب، والصراعات المرتبطة بالإرهاب، وإشكالات المواطنة، وحقوق الأقليات، وجدلية العالمية والخصوصية، وتحديات العولمة، ومسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن الانتهاكات الحقوقية، ودور منظمات المجتمع المدني في الحماية والرصد، إضافة إلى قضايا التعذيب وحقوق اللاجئين وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

أما على المستوى البيداغوجي، فإن تجديد تدريس حقوق الإنسان يقتضي التحرر النسبي من الأساليب التقليدية التي تكتفي بإلقاء المحاضرات، والانفتاح على مقاربات تفاعلية تطبيقية، من قبيل دراسة الحالات، وتحليل التقارير الدولية ذات الصلة، واستضافة فاعلين مدنيين وحقوقيين، وتنظيم زيارات ميدانية، فضلا عن تدريب الطلبة على مهارات إعداد التقارير وعرضها ومناقشتها. فمثل هذه المقاربات من شأنها أن تنقل حقوق الإنسان من حيز المعرفة النظرية إلى مجال التملك العملي والممارسة الواعية (عبد الفتاح ماضي 2007، ص6).

ويمكن افتراض أن مواقف الطلبة الجامعيين الذين شملتهم الدراسة الميدانية قد تشهد تحولا ملحوظا إذا ما اتسمت مناهج جامعة ابن زهر بالخصائص المشار إليها سابقا، ولا سيما في كيفية تناولها لمضامين ثقافة حقوق الإنسان ومعالجتها بعمق.

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن المناهج الدراسية الجامعية لا يمكنها أن تضطلع بدور فاعل في إرساء أسس البناء الديمقراطي داخل الوسط الجامعي بمعزل عن ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية مؤطرة بالقيم والمبادئ ذات الصلة، ومن ثم يثار التساؤل حول مدى إسهام المناهج الدراسية بجامعة ابن زهر، من خلال مقرراتها ومضامينها وتوجهاتها، في تكريس مفاهيم وقيم الثقافة السياسية وتعزيز الوعي السياسي لدى الطلبة.

المحور الثاني: مدى إسهام المناهج الجامعية في تعزيز الثقافة السياسية وبناء الوعي السياسي الطلابي

لم يعد دور الجامعات المعاصرة مقتصرا على التكوين العلمي والتأهيل المهني، بل أضحت، في ظل التحولات العالمية والمحلية المتسارعة، فضاءات اجتماعية ذات أبعاد سياسية واضحة، بما يجعلها مجالا خصبا للدراسة والتحليل. وقد سعت العديد من الأبحاث إلى إبراز إسهام الجامعة في إنضاج الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي وتشكيل ملامح ثقافتهم السياسية، ولا سيما من خلال المناهج الدراسية، وبوجه خاص عبر المقررات الجامعية وما تحمله من مضامين وتوجهات.

وانطلاقا من ذلك، يثار التساؤل حول مدى تضمّن مقررات كليات جامعة ابن زهر لما يكفي من مفاهيم ومضامين الثقافة السياسية القادرة على الإسهام في تطوير الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين وتعزيزه.

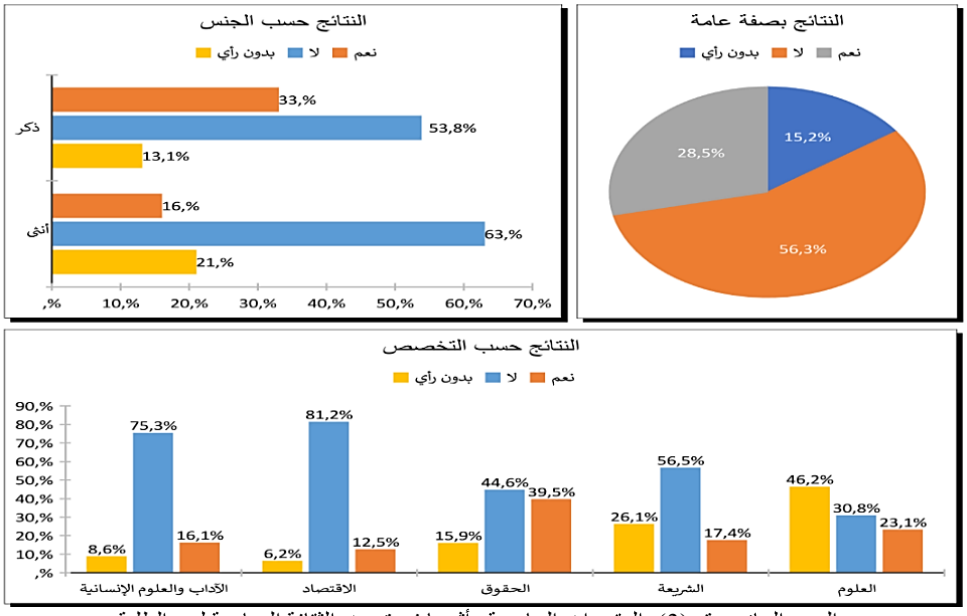

الرسم البياني رقم (3): المقررات الجامعية وأثرها في تعميق الثقافة السياسية لدى الطلبة

تشير معطيات الرسم البياني إلى أن ما يقارب 56.3% من أفراد العينة المبحوثة يعتبرون أن المقررات الجامعية غير قادرة على تعميق ثقافتهم السياسية، رافضين إسناد أي دور لهذه المقررات في التأثير على وعيهم السياسي. في المقابل، يرى 28.5% فقط من الطلبة أن المقررات الجامعية تسهم فعليا في تعزيز ثقافتهم السياسية، بينما لم يحسم 15.2% من أفراد العينة موقفهم من هذا الموضوع، مترددين في الإدلاء برأيهم في هذا الشأن.

كما تُظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترتبط بعدة متغيرات، من أبرزها الجنس والتخصص؛ ففيما يتعلق بمتغير الجنس، تبين أن الإناث أكثر رفضا لفكرة أن المقررات الجامعية تساهم في تعميق الثقافة السياسية للطلبة، حيث بلغت نسبتهن 63%، مقارنة بـ 53.8% في صفوف الذكور.

أما على صعيد التخصصات الدراسية، فتُظهر النتائج أن طلبة كلية الاقتصاد هم الأكثر رفضا لفكرة أن المقررات الجامعية تسهم إيجابيا في تطوير الثقافة السياسية لديهم، حيث بلغت نسبتهم 81.2%، يليهم طلبة الآداب والعلوم الإنسانية بنسبة

75.3%، ثم طلبة الشريعة بنسبة 56.5%، وطلبة الحقوق بنسبة 44.6%، فيما سجل طلبة العلوم النسبة الأدنى بواقع 30.8%. ويُعزى هذا التباين إلى اختلاف محتوى المقررات الدراسية بين التخصصات؛ ففي حالة طلبة الحقوق، وبالرغم من محدودية الانفتاح على القضايا السياسية، يكشف نحو 40% منهم عن مساهمة هذه المقررات في تعميق ثقافتهم السياسية وتعزيز وعيهم السياسي.

عموما، يتضح من المعطيات السابقة أن المضامين السياسية المدرجة في المقررات الجامعية لا تلبي تطلعات الطلبة، إذ تفتقر إلى القدرة على تنمية ثقافتهم السياسية ورفع مستوى وعيهم السياسي بما يؤهلهم لاتخاذ قراراتهم السياسية بشكل موضوعي، وهو الأمر الذي تزكيه نتائج الرسم البياني التالي:

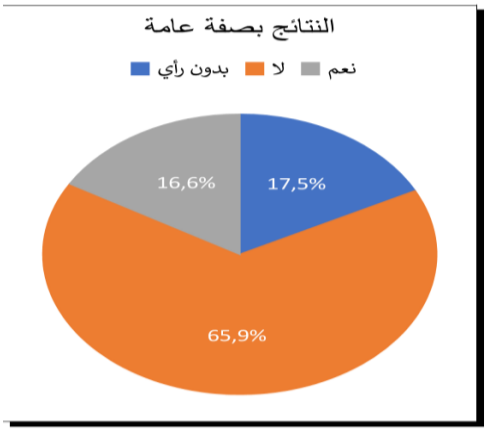

الرسم البياني رقم (4): قصور المناهج الجامعية عن بناء الوعي السياسي للطلبة

يتضح من خلال قراءة الشكل البياني، أن المقررات الدراسية بجامعة ابن زهر لا تتضمن بالقدر الكافي مضامين سياسية تسهم في تمكين الطلبة من بناء قراراتهم السياسية على أسس معرفية واعية؛ وذلك وفق ما عبّرت عنه أغلبية الطلبة المبحوثين، إذ بلغت نسبتهم 66% من مجموع أفراد العينة موضوع الدراسة.

وتعزى النتائج المستخلصة من الرسمين البيانيين السابقين (الرسم رقم 3 والرسم رقم 4) إلى محدودية الاهتمام الذي توليه المناهج الدراسية بكليات جامعة ابن زهر لمضامين ومفاهيم الثقافة السياسية الديمقراطية. ولعل هذا المعطى لا يقتصر على هذه المؤسسة فحسب، بل يمكن أن ينسحب ـ بدرجات متفاوتة ـ على عدد من الجامعات المغربية التي شهدت، خلال العقود الأخيرة، تراجعا في أدائها لوظيفتها السياسية والتكوينية، مقارنة بما عرفته الجامعة المغربية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ فقد مثلت تلك المرحلة لحظة دينامية متميزة في تاريخ الجامعة المغربية، حيث أسهمت في بلورة ثقافة سياسية شبابية اتسمت بقدر مهم من الوعي السياسي والنضج الفكري، مستندة إلى مناهج وبرامج دراسية غنية بالمفاهيم والمضامين السياسية، مما مكن الطلبة من الإحاطة بالقضايا السياسية والاجتماعية، ومن التفاعل النقدي مع مختلف التحولات والتيارات الفكرية والسياسية والإيديولوجية على المستويين الوطني والدولي. وبذلك أضحت الجامعة آنذاك فضاء مركزيا للتنشئة السياسية والفكرية، ساهم في إعداد مواطنين واعين بشروط وجودهم الاجتماعي والسياسي، وقادرين على الاندماج في محيطهم السوسيوسياسي والثقافي بوصفهم فاعلين إيجابيين ومنتجين.

غير أن ما يلاحظ في المرحلة الراهنة هو تراجع هذا الدور التنشيئي والتكويني للجامعة المغربية، الأمر الذي يطرح جملة من التساؤلات حول طبيعة التحولات التي مست وظيفتها التربوية والسياسية، وحول السبل الكفيلة باستعادة أدوارها في بناء الوعي المدني والسياسي لدى الطلبة (مصطفى محسن، 2005، ص 56)، لاسيما مع تصاعد تيارات تسعى لاختزال التعليم الجامعي في صناعة "مثقفوقراطية" طيعة، تقتصر مهامها على ممارسة أدوار سلطوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرمزية، وصيانة الثقافة الرسمية التي تقتات على إضعاف الوعي الديمقراطي وتقويض مكتسبات الفكر المعاصر. علاوة على ذلك، تعمل هذه التوجهات على عزل المسار الأكاديمي ـ تدريسا وبحثا ـ عن القضايا السياسية والأيديولوجية بدعوى تحييده وحمايته من "التشويش والتحريض والشغب". وقد أدى تغلغل هذا الطرح الغريب داخل الحرم الجامعي إلى انكماش الثقافة السياسية لصالح نزعة أكاديمية منغلقة، باتت عاجزة عن الالتحام بقضايا الشباب وتطلعات الشعب المغربي.

هذا، وتشهد بعض المؤسسات الجامعية وضعا إشكاليا يتمثل في خضوعها لتصورات نخبوية ضيقة، أفضت إلى إعادة تأويل ما تعانيه من مظاهر العزلة والانغلاق، والعجز والقطيعة مع المجتمع والتاريخ، باعتبارها قيما إيجابية وخصالا محمودة، بل وضرورات علمية وتربوية. وقد ترتب عن هذا الأمر نزوع إلى ازدراء جدلية العلاقة بين المجتمع والتاريخ، وتعميق عوامل الاستلاب والاغتراب واللافعالية في أوساط المثقفين والأجيال الصاعدة، بما يكرس انفصال الجامعة عن محيطها الحيوي ويحد من أدوارها التنويرية.

وانطلاقا من ذلك، يُطرح سؤال جوهري يهم أنصار الفكر العلمي والتحرري على حد سواء: لماذا لم تتمكن غالبية المؤسسات الجامعية بالمغرب من تجاوز عزلتها وانفصالها عن واقع البلاد، ومن نسج جسور كافية وفاعلة مع اهتمامات وهموم أوسع فئات المواطنين؟ وما العوامل الكامنة وراء ذلك التراجع الملحوظ في مستوى تفاعل هذه المؤسسات مع التحولات التي تمس أوضاع الشباب المغربي واهتماماته، باعتبارهم يشكلون المحور الأساسي والدائم لانشغالاتها؟

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن جزءا مهما من الثقافة الجامعية لم يعد يؤدي الدور المنوط به في تشكيل شخصية الشباب، لاسيما على الصعيد السياسي، بالكيفية التي تسهم في تنمية وعيهم السياسي، وصقل مواهبهم، وتوجيههم نحو الانفتاح على مختلف مجالات الحياة العملية والسياسية. ويُعزى ذلك، في المقام الأول، إلى ما ورثته الجامعة المغربية من تقاليد إدارية ذات طابع سلطوي من جهة، ومن تقاليد فرنسية يعقوبية من جهة أخرى؛ وهي تقاليد تُعلي من شأن الفكر النظري المجرد على حساب التكوين العملي الميداني، وتركز على المفهوم أكثر من المحتوى، وعلى الأجوبة قبل الأسئلة، وعلى الاستنتاجات قبل الاستدلالات. وازدادت هذه الإشكالية تعقيدا لأن الاحتكاك بالتقاليد الفكرية والجامعية الفرنسية لم يتم في مرحلة ازدهارها، بل في مرحلة كانت قد دخلت فيه مرحلة التجاوز، وبشهادة الفرنسيين أنفسهم (محمد جسوس، د.ت، ص 60-61).

فحري بالجامعة المغربية، في سبيل تجاوز هذه المعضلة، أن تسعى إلى توفير مقررات وبرامج جامعية ذات طابع سياسي ومنفتحة على القضايا والمشكلات السياسية الراهنة التي تواجه البلاد. كما ينبغي تعزيز المقررات الجامعية في مختلف التخصصات بمفاهيم سياسية أساسية، مثل المشاركة السياسية، والتسامح، والعدالة، والنزاهة، مع العمل على تحرير المناهج الجامعية من أي أهداف خفية قد تسعى الجهات الرسمية من خلالها إلى تكريس قيم الهيمنة والخضوع، واحتواء قيم الحرية والإبداع والنقد والاستقلالية. وفي هذا السياق، يبرز سؤال محوري: إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود أهداف خفية ومضمرة يسعى المنهاج الدراسي الجامعي إلى تحقيقها؟

المحور الثالث: الأهداف الخفية للمنهاج الجامعي وحدود انسجامها مع الوظيفة الديمقراطية للجامعة

تعد الجامعة إحدى أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تحرص الدولة على التحكم فيها وتوجيهها وضبط مساراتها، بالنظر إلى ما تضطلع به من أدوار حاسمة في تشكيل الوعي الفكري والثقافي والسياسي للطلبة. لذلك، تمارس الدولة أشكالا متعددة من الرقابة على الحقل الجامعي، عبر تحديد بنياته التنظيمية، وضبط مضامين المعارف المقدمة، وتأطير أنماط العلاقات داخله، وصياغة أساليب التقويم والبيداغوجيات المعتمدة، فضلا عن تنظيم مختلف العمليات التي تجري في الفضاء الجامعي. ويتم ذلك من خلال إعداد مناهج وبرامج ومقررات دراسية محكمة البناء، تنسجم مع الفلسفة العامة للدولة وخياراتها الإيديولوجية، وتخدم أهدافها المعلنة وغير المعلنة على حد سواء.

وإذا كانت الأهداف المعلنة تُعبر عن التصورات الرسمية المصرح بها، فإن الأهداف الضمنية أو الخفية تبدو في كثير من الأحيان أشد تأثيرا وأعمق نفاذا، لما لها من قدرة على إعادة تشكيل تصورات الطالب الجامعي واتجاهاته وقيمه بصورة غير مباشرة. وفي هذا السياق، حاولنا استقصاء آراء الطلبة وتمثلاتهم بشأن هذه الأهداف المضمرة التي قد يسعى المنهاج الجامعي إلى ترسيخها، وهو ما يعكسه الشكل الآتي:

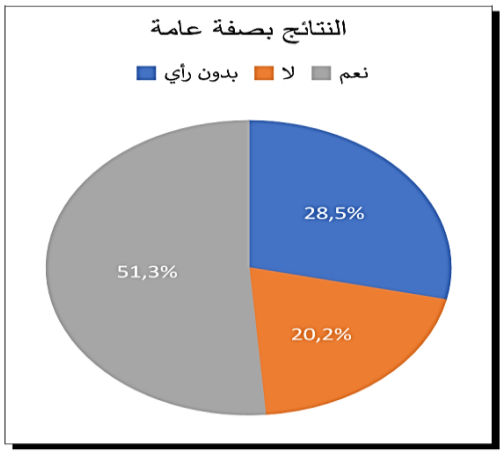

الرسم البياني رقم (5): مدى حضور الأهداف الخفية في المنهاج الجامعي من منظور الطلبة

يُستفاد من معطيات الرسم البياني أن نسبة مهمة من الطلبة المبحوثين، بلغت 51.3%، تميل إلى الإقرار بوجود أهداف خفية أو ضمنية يسعى المنهاج الجامعي إلى تحقيقها، في المقابل، يتجه 20% من أفراد العينة إلى نفي ذلك، معتبرين أن المنهاج لا يتضمن مثل هذه الأهداف الخفية، في حين اختار ما يقارب الثلث (28.5%) التزام الحياد وعدم الإفصاح عن موقف محدد إزاء هذه المسألة، وهو ما يعكس قدرا من التردد أو التحفظ في التعبير عن الرأي بشأن ذلك.

وقد تعزى هذه النتائج إلى كون غالبية الطلبة الذين شملتهم الدراسة، وبحكم احتكاكهم المستمر بالمناهج والمقررات الدراسية طيلة مسارهم الجامعي، قد راكموا وعيا مكنهم من استبطان الأبعاد والأهداف غير المعلنة الكامنة في هذه المناهج، والتي عادة ما تنعكس في أنماط سلوكهم، وفي منظومة القيم التي يكتسبونها داخل الوسط الجامعي.

ويمكن حصر الأهداف الخفية للمناهج والمقررات الجامعية في ما يلي:

- الإسهام في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي عبر آليات الضبط الأخلاقي وإعادة إنتاج الهيمنة الإيديولوجية؛
- تكريس قيم الامتثال والخضوع للنظام السياسي القائم وإضفاء طابع المشروعية عليه؛
- إضعاف روح المبادرة والإبداع لدى الطلبة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الواقع القائم بكل اختلالاته بما يخدم مصالح الطبقات المهيمنة؛
- ممارسة أشكال من العنف الرمزي بغية تكييف الطلبة ثقافيا وسياسيا وإعادة تشكيل وعيهم وفق نسق معين.

وقد حرصنا على استطلاع آراء الطلبة المبحوثين بشأن هذه الأهداف الخفية، فجاءت إجاباتهم على الشكل التالي:

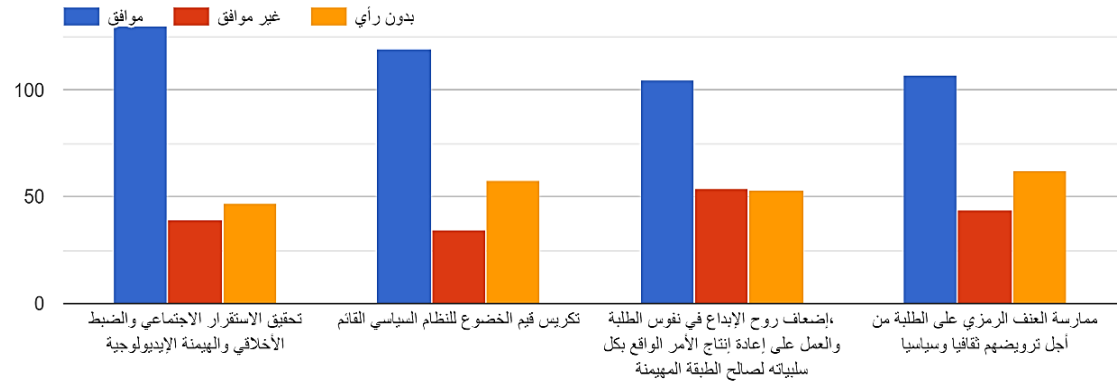

الرسم البياني رقم (06): الأهداف الخفية الأكثر حضورا في المنهاج الجامعي

تشير نتائج الرسم البياني إلى أن العبارة المتعلقة بسعي المنهاج الجامعي نحو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والضبط الأخلاقي وإرساء الهيمنة الإيديولوجية حظيت بتأييد نسبة مهمة من الطلبة المبحوثين، بلغت حوالي 52.47%، مقابل 22.47% لم يوافقوا على هذه الفكرة، فيما امتنع 25.06% عن إبداء رأيهم في الموضوع.

أما الهدف الثاني المفترض من الأهداف الخفية للمنهاج الجامعي، والمتمثل في تكريس قيم الخضوع للنظام السياسي القائم، فقد لقي تأييد 50.54% من الطلبة، بينما أبدى 20.93% فقط عدم موافقتهم على هذه الفكرة، في حين سيطر التردد على نحو 28.53% من مجموع الطلبة المبحوثين، فامتنعوا عن التعبير عن رأيهم في الموضوع.

هذا، وتُظهر معطيات الرسم البياني أن العبارة القائلة بأن من الأهداف الخفية للمنهاج الدراسي الجامعي إضعاف روح الإبداع لدى الطلبة والعمل على إعادة إنتاج الواقع بكل سلبياته، قد حظيت بتأييد 44.47% من المبحوثين، مقابل 27.83% لم يشاطروا هذا الرأي، فيما امتنع 27.43% عن الإدلاء برأيهم، مما يعكس تباينا في تمثلات الطلبة تجاه هذا الهدف الضمني المفترض للمنهاج.

وبالمثل، يبرز من نتائج الشكل البياني أن نحو 45.24% من الطلبة المبحوثين يؤيدون الفكرة القائلة بأن من الأهداف الخفية للمنهاج ممارسة العنف الرمزي على الطلبة بهدف ترويضهم ثقافيا وسياسيا، في حين لم تتجاوز نسبة الرافضين 24.43%، بينما امتنع قرابة 30.33% عن التعبير عن رأيهم، ما يشير إلى حضور هذه الممارسة كهدف ضمني محتمل في تصور جزء كبير من الطلبة.

يبدو من خلال النتائج المتوصل إليها، انطلاقا من الرسم البياني، أن الأهداف الخفية للمنهاج الجامعي بجامعة ابن زهر تتطابق إلى حد كبير مع ما أشار إليه السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو في مختلف أبحاثه وأعماله الفكرية، حيث حذر مرارا من خطورة المنهاج الخفي للنظام التعليمي، إذ يأخذ هذا المنهاج صورة عنف رمزي يسمح للطبقة المهيمنة بفرض هيمنتها الإيديولوجية والثقافية على باقي الطبقات الاجتماعية، وهو ما يصفه بورديو بمفهوم "الاعتباط الثقافي" أو"التعسف الثقافي"، ليبرز بذلك الدور الخفي للمنهاج في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية القائمة.

فالمنهاج الجامعي بهذا المعنى، يُنظر إليه باعتباره جهازا إيديولوجيا يضطلع بوظيفة تتجاوز مجرد تنظيم المعارف وتقديمها، ليغدو أداة لإعادة إنتاج البنية الطبقية وإضفاء المشروعية على أنماط الهيمنة السائدة داخل المجتمع. فهو لا يعمل في سياق محايد، بل يتقاطع مع شبكات القوة والسلطة، بحيث يُسهم في تثبيت مواقع الطبقات الاجتماعية وترسيخ الامتيازات الرمزية والمادية للطبقة المهيمنة، عبر تقديم اختياراتها الثقافية والمعرفية في صورة معايير كونية أو موضوعية.

وعلى هذا الأساس، فإن ما يجري داخل المؤسسة التعليمية ليس مجرد عملية تعليمية تقنية، بل هو سيرورة اجتماعية مركبة تُنتج علاقات القوة القائمة وتعيد إنتاجها في الآن ذاته، بما يكرس شرعيتها ويُلبسها لبوس الحقيقة الموضوعية التي لا تقبل الجدل. وفي هذا السياق، تتجلى السلطة الرمزية في صور خفية ومتوارية داخل الممارسة البيداغوجية، حيث تُمرر منظومات دلالية وقيمية محددة دون أن يُعلن عن طابعها السلطوي، فتُستبطن من قبل المتعلمين بوصفها بديهيات لا تقبل المساءلة.

ومن ثم، فإن الفعل البيداغوجي، ما دام مؤطرا بفلسفة المنهاج وخلفياته الاجتماعية والثقافية، لا ينفصل عن منطق العنف الرمزي؛ ذلك أن العملية التربوية في جوهرها فعل رمزي يمارس تأثيره من خلال فرض أنماط معينة من الإدراك والتصنيف والتقويم، ما يجعل أي نشاط تعليمي، في بعده الموضوعي، شكلا من أشكال العنف الرمزي، باعتباره قوة تمارسها جماعة اجتماعية تمتلك سلطة تعريف المعرفة المشروعة وتحديد معاييرها (بيير بورديو، جون كلود باسرون، 2007، ص 310).

ويتسم العنف الرمزي، في نظر بيير بورديو، بفاعلية إيديولوجية عالية تجعله قادرا على إنتاج أشكال دقيقة من المخادعة الإيديولوجية وبناء أوهام تربوية ذات أساس طبقي. فالمؤسسة التعليمية، ولا سيما الجامعة، تُقدَم في الخطاب الرسمي باعتبارها فضاء محايدا يقوم على تكافؤ الفرص ومعايير الاستحقاق، غير أن هذا الادعاء يخفي اشتغال آليات رمزية تعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية، إذ تمارس هذه المؤسسة، في العمق، عنفا رمزيا على الطلبة من خلال تطبيعهم مع منظومة فكرية وإيديولوجية معينة، وتكييفهم مع مقتضيات النظام السياسي والاجتماعي القائم، بما يضمن استمراريته واستدامته. ولا يقتصر أثر هذا العنف على إعادة إنتاج الامتثال، بل يتجاوز ذلك إلى إقناع بعض الفئات، ولا سيما أبناء الطبقات الدنيا، بأن تعثرهم الدراسي نتيجة طبيعية ومشروعة تعود إلى قصور ذاتي في قدراتهم الذهنية وملكاتهم الفكرية، لا إلى اختلالات بنيوية في شروط الإنتاج التربوي أو في توزيع الرأسمال الثقافي. وبهذا المعنى، تتمثل الوظيفة الجوهرية للعنف الرمزي، بوصفه إحدى الآليات الذكية التي يشتغل عبرها المنهاج الدراسي، في توليد الفوارق الطبقية داخل الفضاء المدرسي والجامعي وإعادة إنتاجها، وتكريس مظاهر اللامساواة في صورة رمزية تبدو مشروعة ومحايدة، بينما هي في حقيقتها تعبير عن علاقات قوة غير متكافئة.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن الأهداف المضمرة التي يتضمنها المنهاج الدراسي الجامعي غالبا ما تتعارض مع الوظيفة الديمقراطية التي يُفترض أن تنهض بها المؤسسة الجامعية بصورة مستمرة؛ فبدل أن تضطلع بدور تنويري نقدي يُسهم في ترسيخ قيم الحرية والمساءلة والمشاركة، ينخرط المنهاج، في جانبه الخفي، في خدمة النظام السياسي والاجتماعي القائم، عبر تكريس شروط استقراره وضبطه الأخلاقي وإعادة إنتاج هيمنته الإيديولوجية. ومن ثم، يغدو بث القيم الطبقية وترسيخ معاني الطاعة والخضوع والانضباط داخل الوعي الطلابي جزءا من وظيفة تربوية غير معلنة، تشتغل في العمق أكثر مما يتم التصريح بها في الخطاب الرسمي.

وفي هذا السياق، يمكن رصد جملة من الآليات والمعطيات التي تُسهم في ترسيخ معالم ما يُعرف بالمنهاج الخفي، من أبرزها:

- تمجيد رموز السلطة على مختلف المستويات، على نحو يضفي عليها هالة من القداسة والشرعية؛
- تكريس قيم الطاعة والامتثال للحكام وللطبقة المهيمنة، وتقديمها بوصفها قيما أخلاقية عليا؛
- توظيف الرأسمال الرمزي في تمجيد السلطة، من خلال الصور والشعارات والمقولات وخطب المسؤولين، بما يعزز حضورها في المخيال الجمعي للطلبة؛
- إعادة إنتاج نمط العلاقة الهرمية داخل المؤسسة الجامعية، على النحو الذي يرسخ منطق الخضوع بين الإدارة والأساتذة والطلبة؛
- اعتماد أساليب التلقين في التدريس، باعتبارها من أكثر الطرق التي تُضعف قدرات التفكير لدى الطلبة وتحد من روح الإبداع لديهم، مع ما يترتب عن ذلك من بناء روح المذلة والاستكانة والانصياع في نفوسهم؛ كأننا أمام منهاج يبدع في إنتاج عدد كبير من الوسائل التي تكون قادرة على تكبيل إمكانات التفكير والنقد عند الطلبة (علي أسعد وطفة، 2013، ص 69).

هكذا يبدو المنهاج، في مستواه الخفي والمضمر، وكأنه يبدع في إنتاج منظومة من الوسائط التربوية القادرة على تحييد طاقات العقل النقدي، وإعادة تشكيل الوعي الطلابي بما ينسجم مع متطلبات النظام الاجتماعي القائم، بدل أن يحرره.

عطفا على ما سبق ذكره، يغدو من الضروري التحلي بقدر عال من اليقظة النقدية تجاه الأهداف المضمرة للمنهاج الجامعي، لما قد تنطوي عليه من حمولة قيمية سلبية تتجلى في تكريس الطاعة والامتثال، وترسيخ منطق اللاتكافؤ بين الطلبة، وإضعاف روح المبادرة والإبداع لديهم. فهذه الأهداف الخفية لا تقف عند حدود التأطير البيداغوجي، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الوعي الطلابي بما يجعل الجامعة أداة لإعادة إنتاج الواقع القائم بكل اختلالاته وتناقضاته، في انسجام تام مع مصالح الطبقة المهيمنة، وعلى نحو يتعارض مع القيم الديمقراطية المعلنة، وفي مقدمتها المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وحرية النقد والإبداع.

وفي هذا السياق النقدي، يبرز موقف الفيلسوف فريدريك نيتشه الذي يكشف الدور الإيديولوجي للمؤسسة التعليمية، إذ يعتبر أن التربية قد تتحول إلى آلية لتشويه وعي الإنسان وإعادة تشكيله وتطويعه بما يخدم سلطة الدولة المطلقة، بدل أن تكون مجالا

لتحرير الذات وتنمية استقلالها" (محمد بوبكري، 1997، ص 59). وهو المعنى ذاته الذي يمكن استنتاجه من العبارة الشهيرة للأديب السوداني الطيب صالح في روايته الشهيرة "موسم الهجرة إلى الشمال"، حيث يقول: "لقد أسسوا المدارس ليعلمونا كيف نقول نعم بلغتهم" (الطيب صالح، 1987)، في إشارة رمزية إلى الدور الذي قد تضطلع به المؤسسة التعليمية في إنتاج الامتثال الثقافي وإعادة تشكيل الذوات وفق مقتضيات السلطة السائدة.

الخاتمة

كان للتحولات العميقة التي شهدتها الجامعة في السياق الغربي أثر بالغ في إعادة تشكيل الفضاء الأكاديمي ووظيفته، حيث ارتبطت استقلالية المؤسسة الجامعية هناك بتبلور تقاليد معرفية قوامها الحرية الأكاديمية، والتفكير النقدي، وتكريس الحق في الاختلاف. ولم تكن هذه الاستقلالية مجرد وضع قانوني أو رمزي، بل تجسدت أساسا في طبيعة المنهاج الجامعي ذاته، الذي أضحى حاملا لآليات التحليل والنقد، ومؤطرا لممارسات الحوار العقلاني، ومنفتحا على النظريات النقدية بعد مراحل من الإقصاء هيمنت خلالها اتجاهات محافظة. ليتحول بذلك المنهاج الجامعي إلى فضاء منتج للمعرفة النقدية، لا يكتفي بتلقين المضامين، بل يهيئ شروط مساءلتها وتحليلها، حيث يتيح للطلبة التمرس على آليات المحاججة الرصينة، وبناء المواقف على أساس التعليل والبرهنة، وتمحيص الآراء بإثباتها أو نقضها وفق مقتضيات التفكير العقلاني. ومن شأن ذلك أن يعزز ثقافة الحوار، ويُنمي تقاليد النقاش الحر وتبادل الرأي داخل الفضاء الأكاديمي، بما يسهم في إرساء ممارسات ديمقراطية فعلية في الحقل الجامعي.

في المقابل، لم يتطور المنهاج الجامعي في السياق المغربي - شأنه في ذلك شأن العديد من الجامعات العربية - في اتجاه تكريس استقلاليته المعرفية والقيمية بالقدر الكافي، حيث ظل خاضعا، بدرجات متفاوتة، لتأثيرات النسق السياسي العام، وهو ما انعكس على مضامينه، واختياراته البيداغوجية، وحدود انفتاحه على الفكر النقدي. وبفعل هذه التأثيرات، لم يتحول المنهاج الجامعي إلى إطار فعلي لحماية حرية التعبير، ولا إلى رافعة لترسيخ ثقافة الحوار والاختلاف، بل تأثر بمناخ عام طبعته نزعة الضبط والمراقبة، الأمر الذي حدّ من إمكانات تشكل حياة جامعية ديمقراطية بالمعنى العميق للكلمة. وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة بناء على تمثلات طلبة جامعة ابن زهر حول المنهاج الجامعي ومدى إسهامه في ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز الوعي السياسي في الوسط الجامعي، إذ كشفت المعطيات الميدانية أن المنهاج الجامعي، في صورته الراهنة، لا يضطلع بالدور المنوط به في تنمية الوعي السياسي وتعزيز قيم الديمقراطية، سواء على مستوى المضامين الصريحة أو عبر الأهداف الضمنية الخفية التي لا تقل تأثيرا في تشكيل مواقف وتصورات الشباب الجامعي، بحيث لم يلمس أغلب الطلبة حضورا وازنا لمفاهيم المشاركة والمساءلة وقبول الاختلاف والتفكير النقدي ضمن مقرراتهم الدراسية، كما لم يستشعروا تأثيرا ملموسا للمنهاج في تمكينهم من أدوات التحليل السياسي الرصين، وفي إكسابهم القدرة على مقاربة القضايا العامة من منظور نقدي.

ليتبين بذلك، أن المنهاج الجامعي بجامعة ابن زهر لم يتمكن إلى حد الآن من أداء وظيفته الديمقراطية في بعدها التكويني العميق، أي بوصفه آلية لإنتاج قيم الثقافة السياسية الديمقراطية، ومجالا لإنضاج وعي نقدي قادر على مساءلة الواقع والمساهمة في تطويره، وهو ما يفسر تراجع ثقة جزء مهم من الطلبة في مردودية المنهاج بالنسبة للمشروع الديمقراطي، ونظرتهم إليه باعتباره غير قادر، في وضعه الحالي، على الاضطلاع بدور أساسي في بناء شخصية الطالب الجامعي الواعي بحقوقه وواجباته، والمؤهل للمشاركة الواعية في الشأن العام.

وعموما، أفضت نتائج هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- تباين درجة إدماج المضامين والمفاهيم ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المناهج الجامعية، تبعا لاختلاف التخصصات وطبيعة الحقول المعرفية التي تنتمي إليها. غير أن هذا الإدماج، رغم حضوره النسبي في بعض التخصصات، لا يستجيب لتطلعات الطلبة ولا يحقق الأثر المعرفي المنشود؛ إذ أفاد معظمهم بأن تشكل وعيهم بمفهوم الديمقراطية تم أساسا عبر المطالعة الحرة والتكوين الذاتي، أكثر مما كان ثمرة لما تقدمه المقررات الدراسية الرسمية. ويدل ذلك على أن موضوع الديمقراطية لا يحظى بالأهمية المطلوبة في مناهج جامعة ابن زهر، وهو ما قد ينطبق على معظم الجامعات المغربية، إذ لا يعد من المواضيع الأساسية التي تحرص الجامعة على تدريسها، باستثناء بعض المقررات المحدودة، لا سيما بكلية الحقوق، التي تتضمن بعض المفاهيم الديمقراطية، لكنها لا تزال بحاجة إلى مراجعة وتطوير لتواكب انتظارات الطلبة الجامعيين وتحقق الأهداف المرجوة.

- عدم إيلاء المناهج الجامعية المعتمدة بكليات جامعة ابن زهر العناية اللازمة لمضامين ومفاهيم الثقافة السياسية، الأمر الذي أضعف من قدرتها على تعميق وعي الطلبة السياسي وتأهيلهم للاضطلاع بأدوارهم في المجال العام، ما يعني أن جامعة ابن زهر فرطت في وظيفتها السياسية بالمعنى الذي جسدته جامعات ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حين شكلت فضاءات مناسبة للتنشئة السياسية والفكرية، وساهمت في تكوين شباب جامعي واع بشروط وجوده الاجتماعي والسياسي. ويعزى هذا التراجع، في جانب منه، إلى سيادة نزعة أكاديمية تميل إلى الانغلاق داخل حدودها المعرفية، وتفتقر إلى القدرة على الانفتاح على القضايا السياسية التي تشغل اهتمام الطلبة والتفاعل معها. ونتيجة لذلك، أصبح العقل الأكاديمي أكثر قابلية للانسياق وراء خطابات تسعى إلى تحييد مسارات التكوين والتدريس والبحث الجامعي، وعزلها عن كل ما يُصنف ضمن المجالين السياسي والإيديولوجي، بدعوى أن ذلك لا يُنتج سوى التوتر والتخريب والاضطراب وزرع البلبلة داخل الفضاء الجامعي.
- عرقلة الأهداف الخفية التي يسعى المنهاج الجامعي إلى بلوغها للوظيفة الديمقراطية للمؤسسة الجامعية؛ لكونها أهداف تتنافى مع القيم الديمقراطية النبيلة التي جاءت الجامعة من أجل ترسيخها ونصرتها، ويمكن حصر هذه الأهداف في:
  - ✓ تكريس قيم الهيمنة والخضوع للنظام السياسي القائم؛
  - ✓ إضعاف روح الإبداع في نفوس الطلبة، والعمل على إعادة إنتاج الأمر الواقع؛
  - ✓ إخضاع الطلبة لأشكال من العنف الرمزي بهدف تطويعهم ثقافيا وسياسيا.

قائمة المراجع

1. الطيب صالح (1987)، رواية موسم الهجرة إلى الشمال، ط 14، دار عودة، بيروت.

2. الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا حول تدريس حقوق الإنسان سنة 1978.

3. بيير بورديو، جون كلود باسرون (2007)، إعادة الإنتاج، في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

4. عبد الفتاح ماضي (2007)، تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي، عنوان مقالة شارك بها الباحث في المؤتمر الذي نظمه مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بالقاهرة.

5. علي أسعد وطفة (2013)، الأداء الأيديولوجي للمدرسة من منظور بيير بورديو: العنف الرمزي بوصفه ممارسة طبقية في المدرسة، مجلة العلوم التربوية، منشورات معهد البحوث التربوية، جامعة القاهرة، العدد الأول.

6. محمد بوبكري (1997)، التربية والحرية، من أجل رؤية فلسفية للفعل البيداغوجي، أفريقيا الشرق الدار البيضاء.

7. محمد جسوس: (د.س)، ملاحظات حول أزمة الجامعة المغربية، مأخوذ من ملف خاص بكتابات محمد جسوس، جمعها الأستاذ عبد الكريم الأمراني.

8. مصطفى محسن (2005)، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية، تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، مجلة فكر ونقد، العدد 65، الدار البيضاء.

9. مصطفى محسن (2003)، التربية والديمقراطية وتحديات التنمية والتحديث في الوطن العربي، مجلة عالم التربية، العدد 13.

10. منير السعيداني (خريف 2016، شتاء 2017)، الديمقراطية في الجامعات العربية، مجلة إضافات، العددان: 36 و37.

11. Rahma Bourqia, Mokhtar Elhrras, Driss Bensaid (1995), Jeunesse estudiantine/marocaine, valeurs et stratégies, publication de la faculté des lettres et sciences humaines, Rabat, serie : essais et études N :14.